مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (5)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (5) 2015

عارض المطابقة بين المبتدأ والخبر ودلالته:
" في القرآن الكريم "

الدكتور محمد خالد بي*
عبد العزيز أحمد الجفان**

(تاريخ الإيداع 25 / 5 / 2015. قبل للنشر في 29 / 10 / 2015)

□ ملخّص □

تتناول هذه الدّراسة عارض المطابقة بين المبتدأ والخبر في القرآن الكريم محاولة تبين مفهومها وأهميتها؛ إذ تعد المطابقةُ وسيلةً أو قرينة تخلقها اللغة لأمن اللبس في كثير من أبواب النحو، موضحة أنَّ عدم المطابقة في الجملة الاسمية في أيّ مظهر من مظاهرها و في أيّ موقع من مواقعها يعد عارضاً يؤتى به عن قصد من قبل المنتج للنص اللغوي ، وذلك بهدف إحداث أثر معين يُسمح به ،وقد قُسِّم البحث إلى ثلاثة أقسام وهي: عارض المطابقة في العلامة الإعرابية ،وعارض المطابقة في النوع، وعارض المطابقة في العدد، وجاءت الدارسة وفقاً لما وجدته من شواهد تمثّله في القرآن الكريم ،وما لبعض النحاة في مسائله من خلافات، محاولاً بسط الآراء ما أمكن.

الكلمات المفتاحيّة: جملة – عارض – الحذف – المبتدأ – الخبر.

* مدرّس – قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين– اللاذقيَّة– سورية.
** طالب ماجستير– قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (5)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (5) 2015

The simulation appositive between the mubtada'(initial) and khabar(predicate): In the Holy Qur'an

Dr. Muhammad Khaled bai*
Abdul-Aziz ahamad Al jaffan**

(Received 25 / 6 / 2015. Accepted 29 / 10 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research discusses the simulation appositive between the mubtada' and khabar in the Holy Qur'an, demonstrating its concept and importance.

The simulation is regarded as a tool or relation created by the language in many grammar domains to avoid the ambiguity, revealing that the inconsistency in any aspect or position of the noun phrase is an appositive created intentionally by the producer of the linguistic text in order to make a specific allowable effect.

The research is divided into three sections: gender simulation, syntactic simulation, and numerical simulation.

The research was built according to examples from the Holy Qur'an and to debates of some grammarians , trying to simplify the concepts as much as possible.

Key words: Sentence - appositive - elision - initial - predicate.

* **Assistant Professor., Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia.**
** **Postgraduate student Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia.**

مقدمة:

تعد ظاهرة "المطابقة" مظهراً من مظاهر التجانس في العربية، وهي واضحة كل الوضوح في التجانس بين الصفة والموصوف، والمبتدأ والخبر، والحال وصاحبها، والفعل والفاعل ... ،وأكثر ما تتجلى المطابقة التي لاحظها النحاة العرب في صور الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، بالإضافة إلى الحركة الإعرابية. ولمّا كانت اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية تخضع لنواميس الحياة ،وتطور المجتمعات، ولها في الوقت نفسه قوانينها الداخلية وتطورها الخاص، شأنها في ذلك شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية، كانت تنمو، وتتطور، وتتبدل علاقاتها، ومن تلك المظاهر ما يتجلى في مفهوم عارض المطابقة. لاسيّما حين تنبّه العلماء إلى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية فقد عملوا على استنباط قواعدهم وأحكامهم مما كثر في كلام العرب وغلب على أساليبهم ،ولكن لم تكن تلك القواعد جامعة مانعة، فاللغة لا تحكمها قوانين العقل والمنطق فقط، بل نبض الحياة، فالجملة نسيج لغوي مستقل، وهي كبرى الوحدات اللغوية، وعنصر الكلام الأساس، والروح التي تقوم بها الجملة هي الإسناد، والمطابقة في حقيقة أمرها ما هي إلا مماثلة الكلمة التابعة نحوياً للكلمة المسيطرة نحوياً، من ناحية صرفية، لذا نسعى في هذا البحث إلى دراسة عارض المطابقة في الجملة الاسمية ضمن السياق اللغوي وليس من خارج النص، وفي هذا ما يسوّغ الدّراسة ويشير إلى أهميتها في الدراسات التي تسعى إلى ربط النحو بعلمي الدلالة والبلاغة.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث؛ من أنّه يطلعنا على موضوع يتعلق بتركيب الجملة العربية، وما يعرض لهذه الجملة من عوارض بحيث يجعلها تخرج على الأصل في تركيبها، ودراسة العارض في نص القرآن الكريم، وربطها ما أمكن بالبلاغة العربية، وذلك لربط الدراسة بين علمي (النحو، والبلاغة). ويهدف البحث إلى الوقوف على عارض المطابقة واستخدامه وتأثيره في تركيب الجملة، وإلى عرض نماذج للجملة العربية التي خرجت على الأصل، وبيان سبب هذا الخروج .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في القرآن الكريم .

وتضمّن منهج البحث مستويين من الدراسة :

1- المستوى النظري : وتمّ من خلال استقراء الأمات في النحو واللغة .

2- المستوى التطبيقي : واتكأ البحث على استخراج شواهد من القران الكريم ظهر فيها العدول عن المطابقة.

عارض المطابقة بين المبتدأ والخبر ودلالته في القرآن الكريم

العارض:

العارض في اللغة كما جاء في لسان العرب هو :"كُلُّ مانعٍ مَنَعَك مِنْ شُغْلٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الأَمراضِ، فَهُوَ عارِضٌ. وَقَدْ عَرَضَ عارِضٌ أَي حَالَ حائلٌ ومَنَعَ مانعٌ؛ وَمِنْهُ يُقَالُ: لَا تَعْرِضْ وَلَا تَعْرَض لِفُلَانٍ أَي لَا تَعْرِض لَهُ بمَنْعِك باعتراضِك أَنْ يَقْصِدَ مُرادَه وَيَذْهَبَ مَذْهَبَهُ. وَيُقَالُ: سَلَكْتُ طَرِيق كَذَا فَعَرَضَ لِي فِي الطَّرِيقِ عَارِضٌ أَي جَبَلٌ شَامِخٌ قَطَعَ

عَلَيَّ مَذْهَبي عَلَى صَوْبي"[1]. وفي المعجم الوسيط:(الْعَارِض) مَا اعْترض فِي الْأُفق فسده من جَرَاد أَو نحل، و العارض السحاب المطل وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز ﴿قَالُوا هَذَا عَارض مُمْطِرنَا ﴾ (الأحقاف:24) .... والحائل وَالْمَانِع يُقَال عرض لَهُ عَارض. والعارض الثنية من الْأَسْنَان وَهِي الثنايا (ج) عوارض وَيُقَال امْرَأَة نقية الْعَوَارِض... وَيُقَال إِجَازَة عارضة يمنحها الموظف لعَارض طَرَأَ لَهُ"[2]. والعارض في الاصطلاح خروج اللغة احياناً على الأصل المتفق عليه لدى النحاة، وهذا الخروج لا يعد تقويضاً لقوانين اللغة وقواعدها، وإنّما يأتي لأغراض بلاغية يقصدها المتكلم.

فالعارض هوما يعرض للجملة بحيث يجعلها تخرج عن تركيبها الثابت المعهود في الذهن والمقرر في القواعد.

المطابقة لغةً:

جاء في مجمل اللغة:" طابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد.." [3] وجاء في لسان العرب:" وقد طابقه مطابقة، وطباقًا، وتطابق الشيئان تساويا والمطابقة: الموافقة والتطابق: الاتفاق. وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما.."[4]، فالمطابقة في معناها اللغوي بحسب ما وردت في المعاني المعجمية تعني الموافقة أو التماثل والتساوي بين شيئين.

المطابقة اصطلاحاً :

تبرز المطابقة بين جزأين من أجزاء الجملة قاعدةً أصيلة من قواعد التركيب التي عني بها النّحو العربي، ونصّ عليها النّحاة. و ربما كان استعمال النّحاة لمصطلح المطابقة للتعبير عن خصائص الانسجام الصوتي الذي تمحنه والتآلف والتوافق –كقرينة على المعنى –بين المكوّنات اللغويّة في الجملة العربيّة، ويبدو أنّ هناك ارتباطاً واضحاً بين المعنى اللغويّ المعجميّ ،والحد الاصطلاحي الذي انتقل اللفظ إليه. وإذا كان نحاتنا القدامى قد أشاروا إليها فإنّهم لم يضعوا تعريفاً محدداً مقيداً لها[5].

ومن الإشارات التي ذكرها النحاة، وتدل على المطابقة، قول سيبويه :" واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو" [6]. فهو يعبر بصورة عامة عن معنى المطابقة بـ (الموافقة) والمخالفة بقوله: " فقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه لأنّه ليس مثله "[7].

فالمطابقة مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متوافقة أو متماثلة أو متشابهة، أو تدلّ على معانٍ نحويةٍ، كالإعراب من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، والعدد من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، والتعريف والتنكير، والجنس من مذكر مؤنث، والشخص من متكلمٍ و مخاطب وغائب، و يفهم من هذا أنّ المطابقة تعني أن تتوافق كلمتان من ناحية البنية في إفادة وجه من كل أمر من الأمور السابقة .

مجالات المطابقة:

يمكن تحديد مجالات المطابقة من خلال ما ورد في حدّها الاصطلاحي، بخمسة مجالات وهي :

1- العلامة الإعرابية.

---

(1)- ابن منظور، لسان العرب ،مادة (عرض). 1

(2)- مصطفى ،إبراهيم ، وآخرون .المعجم الوسيط، مادة (عرض) .

(3)- ابن فارس ، أحمد، مجمل اللغة ، مادة طبق في باب الطاء والباء وما يثلثهما .

(4)- ابن منظور ،لسان العرب ، مادة(طبق).

(5)- ينظر: د. الرفايعة حسين عباس، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية ، ص 19.

(6)- سيبويه، الكتاب، 2/126-127.

(7)- سيبويه ،الكتاب، 2/ 128.

2- التعيين (التعريف والتنكير).

3- العدد (المفرد والمثنى والجمع).

4- الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب).

5- النوع (المذكر والمؤنث)[1] .

أمّا المجالات التي سيقتصر عليها البحث فهي (العلامة الإعرابية و العدد والنوع)، وتجلي المطابقة في هذه المجالات يسهم إسهاماً فعّالاً في تحديد المعنى النحوي ضمن ما يسمى بالقرائن يقول تمام حسان: "ولاشك أنّ المطابقة في أية واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى"[2].

مواقع المطابقة في الجملة :

تشغل المطابقة في الجملة العربية مواقع عديدة ،فتقع بين الفعل والفاعل أو نائبه، وبين التابع والمتبوع، وبين الحال وصاحبها ،وبين الخبر والمخبر عنه، وبين الضمير ومرجعه ،وبين التمييز والمميز. وليس بالضرورة أن تتحقق مظاهر المطابقة كلّها في هذه المواقع جميعها بل يتحقق بعضها، وقد يتحقق أغلبها، فالفعل مثلاً يطابق فاعله في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع دون التعريف أو التنكير أو الإعراب. فنقول مثلاً: يكتب زيد – تكتب سلمى .

والنعت الحقيقي يطابق المنعوت في الإفراد والتثنية والجمع والإعراب والتعريف والتنكير ويطابق مرفوعه المضمر في الجنس والعدد . فنقول مثلاً : قرأت موضوعاً رائعاً، وقصةً رائعةً . والنعت السببي يطابق منعوته في الإعراب والتعريف والتنكير فقط فنقول : أمام بيتنا شجرةٌ باسقةٌ فروعها .

والحال تطابق صاحبها في التذكير والتأنيث والعدد، وتختلف عنه في الإعراب والتعريف والتنكير. فنقول : مرّتْ سلمى مسرعةً، مرّ الزيدان مسرعَيْن .

والخبر يطابق المخبَر عنه في التذكير والتأنيث والعدد والإعراب، ويختلف عنه في التعريف والتنكير (أي لا يشترط)فنقول: زيد مهذب ، الزيدان مهذبان .

والضمير يطابق مرجعه في الجنس، والعدد والتكلم والخطاب والغيبة دون الإعراب والتنكير والتعريف فنقول: زيد يذهب ، هما يذهبان .

وممّا سبق يتضح ضرورة معرفة مواقع المطابقة في النظام اللغوي ،وأهمية تلك المعرفة على نحو خاص في بناء الجملة ومواقعها والحيز الكبير التي تشغله ضمن ما يسمى بالأبواب النحوية، لنخلص إلى أنّ عدم تحقيق أي مظهر من مظاهر المطابقة في أي مجال من مجالاتها، و في أي موقع في مواقعها يُعدّ عارضاً من عوارض الجملة، وستتم دراسته في هذا المبحث وفقًا لما وجد من شواهد تمثله في القرآن الكريم.

أهمية المطابقة في النظام النحوي :

لكل لغة من اللغات وسائلها التي تضبط نظامها اللغوي، وتعد المطابقة إحدى تلك الوسائل فهي وسيلة من وسائل أمن اللبس؛ لأنها تحدد المعنى النحوي (كالفاعلية والمفعولية) في كثير من أبواب النحو، إذ يمكن القول إن المطابقة تعد قرينة من القرائن اللفظية التي أوجدتها اللغة لأمن اللبس. كما يعد التطابق وسيلة من وسائل أمن اللبس في النوع، كذلك تأتي وسيلة من وسائل أمن اللبس في العدد. بهذا يبرز ما للمطابقة من أهمية بالغة في النظام النحوي،

(1) – ينظر: د .حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 211-212.

(2) – السابق، ص212.

وتحديده من خلال أمن اللبس في المعنى، وكذلك تحقق أمن اللبس في العدد والنوع، ويتحقق من خلالها الغرض الأساسي في الاتصال اللغوي وهو الفهم. وزيادة على ما تقدم يمكن عدّ المطابقة النحوية أسلوبا من أساليب التعبير المراد به إقامة نوع من التناسب والتلاؤم بين معاني الكلام في الجملة، وهي معان إضافية يكتسبها الكلام ليوائم المقامات التي يرد فيها.

وتتجلى أهمية المطابقة النحوية في أنَّها تقوِّي الصلة بين المتطابقين، وتحفظ التركيب من التفكك، وتكون قرينة لفظية على ما بين المتطابقين من ترابط في المعنى، وبالمطابقة تأتلف الكلمة مع صاحبتها المطابقة لها ""وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصّة منعزلة بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال""1. فالإخلال بالمطابقة في جهة واحدة من هذه الجهات أو من جهات متعددة من شأنه أن يذهب بعلائق الكلمات، ويقضي على الفائدة من التعبير في حين تكون مراعاة المطابقة مساعدة على إدراك العلائق بين المتطابقين وميسِّرة للوصول إلى فهم المعنى المراد.

إلا أنه قد يترخص في المطابقة إما لغرض نحوي أو دلالي أو الاثنين معًا فـ "هناك تفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه" [2]، ودور الدلالة في التجوّزات التي تلحق ما بين عناصر التركيب من مطابقة ما هي إلا أمثلة للدور المهم الذي تقوم به الدلالة داخل التركيب الأمر الذى يجعلها إحدى مكونات التركيب.

فمن خلال المطابقة يحس كل من المتكلم والسامع أن التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة، وليس بين وحداته اللغوية تنافر ؛لذلك أدرك النحاة وجود التطابق بين أجزاء التركيب اللغوي حيث بدونها يضطرب المعنى، وكأن هذه الأجزاء اللغوية حينما تتجاور تشكل منظومة من الأنساق المتآلفة، ترتاح لها الآذان وتلذ الأعين.

عارض المطابقة في العلامة الإعرابية في القرآن الكريم:

ورد في القرآن الكريم عارض المطابقة بين المبتدأ والخبر في العلامة الإعرابية، ويظهر عارض العلامة الإعرابية في صور عدة منها أن يكون أحد الطرفين المبتدأ أو الخبر غير صالح لقبول الحركة الإعرابية، ويظهر ذلك حين يكون المبتدأ من المبنيات نحو: هذا زيد، وحين يكون مصدراً مؤولا كقوله تعالى: " وأن تصوموا خير لكم " (البقرة :184)، وقد يكون الخبر غير صالح لقبول الحركة الإعرابية نحو: زيد أخي، وقد يأتي المبتدأ مجروراً بحرف الجر الزائد، وسوف يقتصر البحث على المبتدأ المجرور بحرف الجر الزائد، و خبر (ليس) و (ما) في دراسة عارض العلامة الإعرابية. فقد ورد في القرآن الكريم لفظ المبتدأ مجروراُ بحرف جر زائد، وجاء خبر (ليس) و(ما) العاملة عملها مجروراً بحرف جر زائد، وكانت مسألة حرف الجر الزائد في القرآن الكريم موضع خلاف بين النحاة والمفسرين، وليس هذا مجال بحثنا، وإن كان لا بدّ أن نعرض بإيجاز ما ذكروه، لأنّ هناك من يرفض بشدة، أن يقال عن حرف من حروف القرآن بأنّه زائد، ظناً منه أنّ المقصود بالزيادة هنا زيادة لا تفيد معنى، فيكون هذا مخرجاً للكلام الواقع فيه عن البلاغة، وقد خفي عن هؤلاء أنّ المراد بالزيادة هنا هي زيادة المبنى لتحصل بها زيادة في المعنى، والزيادة بهذا المفهوم ليست عيباً في الكلام، و إنّما هي نوع من أنواع الفصاحة و التوكيد في لغة القرآن الكريم .

(1)–د. حسان ، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

(2)– د. عبداللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص 115.

يقول سيبويه :" وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنّها توكيد بمنزلة ما، إلا أنّها تجر لأنّها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنّه أكّد بمن، لأنّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنّه لم يأته بعض الرجال والناس، وكذلك: ويحه من رجل، إنّما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال "[1] فكلام سيبويه يشير إلى أنّ الحرف الزائد مفيد لمعنى توكيد النفي، واستقامة الكلام أو عدمها لا يعني بها استقامة الدلالة وبقاءها، وإنّما يعني الاستقامة النحوية.

و جاء في المقتضب: " وأمّا قولهم : إنّها تكون زائدة(أي: من) فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كلّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنّما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنّها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كَمَا قَالُوا وَذَلِكَ لأَنَّها إذا لم تدخل جَازَ أَن يَقع النَّفْي بِوَاحِد دون سائر جنسه تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنّما نفيتَ مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كلّه، ألا ترى أنّك لوقلت: ما جاءني من عبدالله لم يجز؛ لأنّ عبدالله معرفة، فإنّما موضعه موضع واحد"[2]. ويتضح من كلام سيبويه والمبرد أنّ حروف الجر الزائدة لا تكون زائدة من حيث الدلالة، وإنّما زيادتها من حيث إقامة الوظائف النحوية في الجملة؛ لأنها لا تحتاج لتعليق كحروف الجر الأصلية.

وأمّا فيما يخص الحركة الناتجة عن مؤثر لفظي كحرف الجر الزائد، فيمكن عدّه كحركة البناء التي لا تعرب عن الموقع الذي يرتبط بالمعنى النحوي، فيبقى في موضعه من المعنى، ويترخص بالعلامة الدالة عليه، وتتكفل قرائن السياق بالحفاظ على المعنى ،كالتبعية (العطف على الاسم المجرور) أو (البدل) فيكون المعطوف أو البدل محمولاً على موضع الاسم المجرور، كما في قولنا : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً .

و شروط زيادتها ثلاثة كما ذكرها ابن هشام:

تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ "هل " كقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا ﴾ (الأنعام:59)، و قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ (الملك: 3)،لاو تنكير مجرورها ،كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ[3]

وجاء في كتاب البرهان في علوم القرآن: من الزائدة، ولها شرطان عند البصريين: أن تدخل على نكرة، و أن يكون الكلام نفياً نحو: ما كان من رجل أو نهياً نحو: لا تضرب من رجل أو استفهام نحو: هل جاءك من رجل؟ وأجرى بعضهم الشرط مجرى النفي، نحو: إن قام من رجل قام عمرو. وقال الصفار*: الصحيح المنع، ولها في النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتنصيص على العموم، وهي الداخلة على ما لا يفيد العموم نحو: ما جاءني من رجل، فإنّه قبل دخوله يحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، فإذا دخلت "من " تعين نفي الجنس .... وثانيهما: لتوكيد العموم." وهي الداخلة على الصيغة المستعملة في العموم نحو: ما جاءني من أحد أو من ديار، لأنّك لو أسقطت " من" لبقي العموم على حاله ؛ لأنّ أحداً لا يستعمل إلا للعموم في النفي[4] .

وقد أشار النحاة أيضاً إلى زيادة " الباء " في خبر " ليس" و" ما" ، وقد ردّ ابن الأنباري على الكوفيين قولهم : إنّ الأصل " ما زيد بقائم "فذكر أنّ الأصل عدم وجود " الباء " و" إنّما أدخلت لوجهين؛ أحدهما:

---

(1) – سيبويه ،الكتاب ، 225/4.

(2) – المبرد ،المقتضب ، 45/1.

(3)–ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 425–426.

(4) – ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، ص1181–1182.

أنّها أُدْخِلَت توكيدًا للنفي، والثاني: لتكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إنَّ؛ لأنّ ما تنفي ما تثبته إن، فجعلت الباء في خبرها نحو "ما زيد بقائم" لتكون بإزاء اللام في نحو "إنَّ زيداً لقائم" [1] ،وعليه فإنّ وجود " الباء" التي قال النحاة بزيادتها في خبر ليس " و" ما " متعين ؛ لأنها بحذاء " اللام " في الإثبات، ولا يقاس زائد على أصلي، وإنّما أصلي على أصلي وهكذا تبطل دعوى زيادة "الباء " وإنّما تدخل لضرب من التوكيد في النفي.

فدلالة جر خبر (ليس) أو (ما) بحرف الجر الزائد هو التسامح في العلامة الإعرابية الخاصة به من أجل المعنى الذي يفيده حرف الجر في الجملة من توكيد أو غيره.

ويتضح ممّا ورد أنّ حرف الجر الزائد يكون زائداً من حيث إقامة الوظيفة النحوية، لا من حيث الدلالة؛ إذ إنّ من أهم أغراض هذا الحرف التأكيد، و أنّه يؤتي به لمطلب أسلوبي لا تركيبي، فهو يضيف معنى التوكيد من دون أن يكون له معنى وظيفي، ولكنّه يدخل على أسماء تشغل وظائف نحويّة معيّنة كالفاعليّة والمفعوليّة والابتداء وغيرها من دون أن يؤثر في وظيفتها بل يستأثر بمكان علامتها الإعرابية ليعبر عن وظيفته.

(" مِنْ" الزائدة):

ورد حرف الجر "من" زائداً جاراً للمبتدأ في مواضع كثيرة في القرآن الكريم نذكر منها: قوله تعالى : ﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ ما كانُوا يَفْتَرُونَ﴾(الأعراف:53) (من) حرف جرّ زائد (شفعاء) مجرور لفظاً مرفوع محلّاً مبتدأ مؤخّر ، وذلك لأنّهم قد قالوا ما قالوا عند رؤيتهم الحق، ومجيء تأويله فتمنوا وجود شفعاء أو الرجوع إلى الدنيا، أو أنّ المعنى ليس لنا شفعاء ندماً وحسرة على ما كان منهم، و(من شفعاء) تنفي وجود أي جنس من أجناس الشفعاء وقد غلبت عليهم شقوتهم فتخيلوا غير الواقع واقعاً واستروحوا بهذا الأمل الموهوم .

الباء الزائدة :

ورد حرف الجر "الباء" زائداً جاراً لخبر(ليس) أو(ما) في مواضع كثيرة في القرآن الكريم نذكر منها :

قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللّهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾(آل عمران:182)

(الباء) حرف جرّ زائد (ظلّام) مجرور لفظاً منصوب محلاً خبر ليس. يشير الخطاب الإلهي في الآية الكريمة إلى سبب العذاب من حيث قتلهم الأنبياء بغير حق، وذكر الأيدي ها هنا؛ لأنّ أكثر الأعمال تكون بها وجيء بالباء بقوله (بظلام) في سياق النفي للتوكيد من حيث إن نفي الظلم يستلزم بالضرورة العدل المترتب عليه إثابة المحسن ومعاقبة المسيء. يقول العكبري :"إنّ ظلام هنا للكثرة، لأنّه مقابل للعباد، وفي العباد كثرة، وإذا قوبل بهم الظلم كان كثيرا....أنه إذا نفى الظلم الكثير انتفى الظلم القليل ضرورة؛ لأنّ الذي يظلم إنّما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضر، كان للظلم القليل المنفعة أترك"[2].

وقد وردت آيات قليلة جدا فيها عارض المطابقة في العلامة الإعرابية في مواضع ليس فيها حرف جر زائد(في بعض القراءات) من ذلك :

قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾(البروج 4-5)قيل (النّارِ) بدل اشتمال من الأخدود وقيل التقدير: ذي النار لأنّ الأخدود هو الشق في الأرض [3].ولكن النار جوهر مستقل بنفسه و لا توجد إضافة إلى

(1) – ينظر :الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ص 146.

(2)– العكبري ،التبيان في إعراب القرآن، 1/ 316.

(3)–ينظر: السابق، 2/ 1280.

ضمير ولم تحقق شروط الاشتمال التي أقروها، وربما كان هناك حذف للمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير : أصحاب الأخدود أخدود النار ذات الوقود، فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة. "وأجاز «النحويون» "قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود"، بالرفع كما قرأه أبو عبد الرّحمن السلمي) [1].وذكر السمين الحلبي " أنّه قد قُرِىء في الشاذِّ « النارُ » رفعاً، والرَفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: قِتْلَتُهم النارُ . وقيل: بل هي مرفوعةً على الفاعليةِ تقديرُه: قَتَلَتْهم النارُ، أي : أَحْرَقَتْهم، والمرادُ حينئذٍ بأصحابِ الأخدودِ المؤمنون"[2].

وخلاصة القول: إنّ مجيء عارض المطابقة الإعرابية في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر– دون الإخلال بالمعنى– في القرآن الكريم يشكل واقعاً لغوياً له دلالته في السياق، وله بلاغته في الإبلاغ والإفادة، وأظهر صورة دلالية له هي التأكيد، إلا أنّه لا يمكن تعميمه –خاصة في المثال الأخير–، لأنّ نماذجه قليلة جداً لا تتعدى المسموع، وربما هذا ما دفع ببعض نحاتنا القدامى إلى القول بأنه لا يجوز أن يجر شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام إلا بما ورد لضرورة يقتضيها السياق وهذا على رأي من يأخذ بها.

ثانيا: عارض المطابقة في الجنس التذكير والتأنيث:

لقد كان العربي ذا سليقة سمعية ،وذا لغة اكتسبها سماعاً واستخدمها مشافهة، ولذلك كانت حقيقة التذكير والتأنيث حاضرة في تصوره الذهني وفطرته اللغوية، وهذا ما قاده إلى التفرّيق بين المذكر والمؤنث من الأشياء، كما بيّن ما يستخدم باللفظ بنفسه للمذكر والمؤنث. ولذلك قام علماء اللغة اعتماداً على المشافهة والسماع بوضع كل كلمة في موضعها ،واستنباط الضوابط، وكشف الأصول بغية الوصول إلى القواعد التي تضبط لغتهم. ولذلك كان من الأمور التي اشترطها النحاة في التطابق بين المبتدأ والخبر: الجنس (التذكير والتأنيث)، فيجب أن يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث " [3]،وهذا ما عبّر عنه سيبويه– في باب الابتداء– بقوله:" واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئا هو هو "[4].أي أن يكون الخبر كالمبتدأ في الموافقة.

فالمطابقة واجبة في النوع و العدد، وقد علل ابن الشجري وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع بقوله: "إنّما امتنع قولك [الشّمس طلع لامتناع قولك] الشمس طالع، ووجه امتناع هذا أنّ الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه؛ في تذكيره وتأنيثه، وتوحيده وتثنيته وجمعه، من حيث كان الخبر المفرد هو المخبر عنه، فلمّا وقع فعل موقع فاعل، لحقته التاء وجوبا كما لحقت اسم الفاعل " [5].فابن الشجري يرى أنّ المطابقة واجبة؛ لأنّ الخبر هو المبتدأ ،أمّا أبو حيان فقد ذهب إلى التوسع حملاً على المعنى قال: "والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى، فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو: الاسم كلمة، وفاطمة هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة، وإن كان غيره صفة فالموافقة، وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي كقوله: (والعين بالإثمد الحاريّ مكحول) أي: عضو أو شيء مكحول"[6].ويظهر أنّ أبا حيان قد أجاز ما منعه ابن الشجري في المطابقة بين المبتدأ والخبر، ولكن على شرط أن يكون المبتدأ هو الخبر من حيث المعنى، أمّا إذا لم يكن كذلك وكان صفة له فالمطابقة واجبة .

---

(1)– النحاس، إعراب القرآن،5/119–120.

(2)– السمين الحلبي ،الدر المصون،ج10/746.

(3) –ينظر: د. الخويسكي ، زين كامل، النحو العربي صياغة جديدة ،ص78.

(4) – سيبويه ،الكتاب، 2/127.

(5)– ابن الشجري، الأمالي الشجرية ، 2/428

(6) – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، 2/1112–1113.

فالمطابقة واجبة بين الخبر والمبتدأ إلا فيما ذكره أبو حيان، وهذا هو الأصل فالمبتدأ هو:(الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مُخبَرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتَفى به، فالأول: كـ (زيد قائم)، و ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 184)،و ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالْأَرْضِ ﴾(فاطر:3)، والثاني: شرطه نفي أو استفهام نحو: (أقائم الزيدان؟) و(ما مضروب العمران)[1].

ومن الأمور التي جرى الاتفاق عليها بين النحاة أنّ المبتدأ في الجملة العربية نوعان :

– مبتدأ له خبر، وهو الغالب في كلامهم، ويكون اسما ظاهرا أو مصدرا مؤولاً .

– ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يُغني عن الخبر ويسدُ مسدَهُ، وغالباً ما يكون هذا المبتدأ مسبوقاً بنفي أو استفهام.

وأمّا الخبر فهو:(المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة)[2]،وهو ثلاثة أنواع:

– جملة: وتكون اسمية أو فعلية. وشبه جملة (جار ومجرور ،ظرف).

– ومفرد: ويكون مشتقاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ (يوسف :77) أو جامد نحو قوله تعالى : ﴿رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الكهف:14)، والخبر المفرد هو مجال دراستي .

عارض المطابقة بين المبتدأ والخبر:

أ – الخبر مفرد مشتق:

ورد الإخبار عن المبتدأ بالمؤنث في بعض آيات القرآن الكريم من ذلك: قوله تعالى: ﴿ بَلِ الْإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾(القيامة:14) ذهب المفسرون مذاهب شتى في تأويل هذه المسألة، وحملوا الخبر(بصيرة) على معنى (شاهد)فالبصيرة بمعنى شاهد، وهو شهود الجوارح، وهذا تفسير ابن عباس[3]. وقد لخصّ السمين الحلبي معظم الأقوال "قوله: { بَصِيرَةٌ }: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدُها: أنَّها خبرٌ عن « الإنسانُ » و « على نفسِه » متعلِّقٌ بـ « بَصيرةٌ » والمعنى: بل الإنسانُ بَصيرةٌ على نفسِه، وعلى هذا فلأيِّ شيءٍ أُنِّث الخبرُ؟ وقد اختلف النَّحْويون في ذلك، فقال بعضهم: الهاءُ فيه للمبالغةِ. وقال الأخفش: « هو كقولِك : فلانٌ عِبْرَةٌ وحُجَّةٌ ». وقيل: المرادُ بالإنسان الجوارِحُ، فكأنَّه قال: بل جوارِحُه بصيرة أي: شاهدةٌ. والثاني: أنها مبتدأٌ، و« على نفسِه » خبرُها. والجملةُ خبرٌ عن « الإنسانُ »، وعلى هذا ففيها تأويلاتٌ أحدُها: أنْ يكونَ « بصيرةٌ » صفةً لمحذوفٍ أي: عينٌ بصيرةٌ، قاله الفراء. وأنشد:

كأنّ على ذي العقْل عَيْناً بَصيرةً بمَقْعَدِه أو مَنْظَرٍ هو ناظرُهْ

يُحاذِرُ حتى يَحْسَبَ الناسَ كلَّهمْ من الخوف لا تَخْفَى عليهمْ سرائِرُهْ

الثاني: أنَّ المعنى: جوارح بَصيرة. الثالث: أنَّ المعنى: ملائكةٌ بصيرة، والتاءُ على هذا للتأنيثِ. وقال الزمخشري:« بَصيرة: حُجَّةٌ بَيِّنة، وُصِفَتْ بالبِصارة على المجازِ كما وُصِفَتْ الآياتُ بالإبصار في قولِه : ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً ﴾(النمل:13). قلت: هذا إذا لم تَجْعَلِ الحُجَّة عبارةً عن الإنسانِ، أو تَجْعَلْ دخولَ التاء للمبالغةِ. أمَّا إذا

(1) –ابن هشام، شرح شذور الذهب ، ص236.

(2) – ينظر : ابن هشام ،شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 117.

(3) – القرطبي ،الجامع لأحكام القرآن ،99/19.

كانَتْ للمبالغةِ فنسبةُ الإبصارِ إليها حقيقةٌ. الثالث من الأوجه السابقة: أَنْ يكونَ الخبرُ الجارَّ والمجرورَ، و بصيرةٌ فاعلٌ به، وهو أرجحُ مِمَّا قبلَه لأنَّ الأصلَ في الإخبارِ الإفرادُ "[1].

وقد وردت كلمة (بصيرة) مؤنثة في القرآن الكريم في موضعين. الأول في سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ (يوسف: 108)،والثاني في الشاهد(بل الإنسان على نفسه بصيرة)(القيامة:14).أما لفظها بالتذكير فقد ورد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة:96)، وقوله تعالى: ﴿ اذْهَبُواْ بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا ﴾(يوسف:93)، وقوله تعالى: ﴿مَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾(فاطر:19). ومن تتبع مجيئها في مواضعها نلاحظ أنها وردت بالتذكير غالباً مع لفظ الجلالة وتكون بمعنى عليم ،وقد تدلّ على العين (آلة النظر) للمحسوسات وهي بخلاف البصيرة التي تدل على المعنويات. أمّا مجيئها بالتأنيث هنا فهي يقين ونور مبني على برهان من القلب؛ يُقنع النفس البشرية، وإنْ لم تَكُنْ الأمور الظاهرة مُلجئة إلى الإقناع، و كذلك عند دلالتها على الرقابة الداخلية الصادرة عن شهادة الجوارح على أفعال الإنسان كما قوله تعالى :﴿ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (يس:65)،ومن الممكن أن تكون الهاء في (بصيرة) زائدة للمبالغة لمناسبة الفاصلة القرآنية .

ب- الخبر مفرد جامد :

يُعرّف الاسم الجامد بأنّه: "ما لم يؤخذ من غيره ، ودلّ على حدث، أو معنى من غير ملاحظة صفة" [2]. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ من ربِّي﴾ (الكهف:98) هذا : اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، ورحمة: خبر مرفوع. فقد أخبر عن اسم الإشارة المذكر(هذا) بمؤنث (رحمة) فالفعل (قال) يعود إلى ذي القرنين وهذا إشارة إلى الردم (السد) والانتفاع به في دفع ضرر يأجوج ومأجوج كونه حاجزا بينهم وبين من هم دون السد من الناس، وهو رحمة من الله قد رحمهم به ليدفع عنهم ضرر يأجوج ومأجوج، ذهب الزمخشري في هذه المسالة إلى أنّ (رحمة) بمعنى الإقدار والتمكين، أي هذا الإقدار والتمكين من تسويته[3].

إذاً لقد ورد في القرآن عارض المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث، ولكن بالرجوع إلى تأويل النحاة والمفسرين يتبين لنا أنّ المطابقة قد تمت في مثل هذه الآيات الكريمة وكان لهذه التراكيب من البلاغة والإصابة في المعنى الشيء الكثير ، ولكن علينا أن نعلم أن التأويل لا يكون بصرف اللفظ عن معناه، وإنّما يُعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو[4].

المبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر :

المبتدأ الذي له فاعل يسد مسد الخبر هو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميراً منفصلاً، وتم بمرفوعه الكلام نحو : أقائم الزيدان؟ ، وما قائم الزيدان ، فقائم : مبتدأ، والزيدان : فاعل سد مسد الخبر. ومذهب البصريين إلا الأخفش ، أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشترط ذلك ، فأجازوا " قائم الزيدان" فقام : مبتدأ ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر [5].

---

(1)- السمين الحلبي ،الدر المصون في علم الكتاب المكنون ،10/570-572(والمقصود ب الفاعل للجار والمجرور أن متعلق الجار والمجرور فعل (استقر) والمرفوع فاعل له ...)

(2)- الحملاوي ،شذا العرف في فن الصرف، ص 111.

(3)-الزمخشري ،الكشاف ، 2/ 698.

(4)-ينظر :د. السيد أحمد، عبد الغفار ،ظاهرة التأويل و صلتها باللغة ،ص 56.

(5)-ينظر: ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1/189-193 ، و ابن هشام ،شرح قطر الندى ،ص 121.

إذاً فالفريقان يتفقان في اسمية هذا التركيب ويختلفان في اشتراط الاعتماد على النفي أو لاستفهام .

ومن النحاة المحدثين من أقرّ هذا التركيب الدكتور فاضل السامرائي الذي يرى أنّ هذا التركيب أشبه شيء بالجملة الفعلية ، فالوصف واقع موقع الفعل، فهو اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى [1]، ومنهم من عارض البصريين، وعدّ التركيب جملة فعلية لا اسمية، مثل الدكتور مهدي المخزومي الذي يعتقد أنّ صيغة (فاعل) فعلية في اللفظ والمعنى، وأنّ كنهها وحقيقتها لا تتغير حتى و إن وقعت في سياق النفي أو الاستفهام(2). وهذا الرأي ضعيف لسببين : أولهما أنّ البصريين والكوفيين لم يختلفوا في كون هذا التركيب جملة اسمية ، وثانيهما أنّ التنوين من علامات الاسم لا من علامات الأفعال ، فكيف نبعد التنوين عن (قائمٌ)؟. ويقول الدكتور عبدالرحمن أيوب " ولنا هنا على النحاة مأخذ خطير – هم بين أمرين – إمّا أن يكونوا قد صنعوا هذه الأمثلة صنعا للتمثيل لقاعدتهم ، وإمّا أن يكونوا قد أخذوها عن الواقع اللغوي العربي دون ان يحسنوا التفكير. وعلى فرض الأول نلاحظ أنّ الأمثلة التي أوردوها ليست نصوصا منقولة..... وعلى الفرض الثاني تنهدم قاعدة المطابقة التي يقول بها النحويون من أساسها " [3]. فهو يذهب إلى أنّ ما ذكره النحاة القدامى من أمثلة هي أمثلة مصنوعة جاؤوا بها من قبيل التمثيل لقاعدتهم، ولم يثبت نقلها عن العرب.

وهذا الرأي مردود أيضا لسببين : أولهما أنّ العرب قد نطقت بهذا التركيب ودليل ذلك قول الشاعر[4]:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وثانيهما: أنه ورد في القرآن الكريم كما سيأتي بيانه .

وهذا النوع من المبتدأ (الوصف المعتمد على استفهام أو نفي) يطابق مرفوعه في التذكير و التأنيث. و من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيم ﴾(مريم:46) فـ:(أراغب) مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لاعتمادها على الهمزة، و (أنت) فاعل سدّ مسدّ الخبر [5] ،وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾(يونس: 53)،(أحق) مبتدأ و(هو) خبر ، ويجوز أن يكون (هو) مبتدأ،(أحق) الخبر [6]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾ (الجن: 25) فـ: (أقريب) مبتدأ، و (ما) فاعل سدّ مسدّ الخبر. ونلاحظ أن الوصف في هذه الآيات الكريمة قد طابق مرفوعه في التذكير .

ثالثا: عارض المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع):

أ – المبتدأ مفرد مذكر والخبر جمع مؤنث :

كقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾ (العنكبوت:49) ذهب كلّ من الألوسي والنحاس إلى أنّ الضمير (هو) يعود على القرآن ودليلهم في ذلك قراءة عبدالله (بل هي آيات) يريد بل آيات القرآن آيات بينات [7] وقيل: "يحتمل أن يعود الضمير على محمد صلّى الله عليه وسلّم، ويؤيده أنّ قتادة

(1)– ينظر : د . فاضل السامرائي، معاني النحو ، 1/ 151.

(2)– ينظر: د. مهدي المخزومي ،في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 119وما بعد.

(3)– ينظر: د. عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ،ص 153 .

(4)– ابن هشام ،شرح قطر الندى، ص 123.

(5)– العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2/ 876 .

(6)– العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2/ 677 ،و النحاس، إعراب القرآن ،2/ 150.

(7) – ينظر: الألوسي، روح المعاني 9/21 ،و النحاس ، إعراب القرآن، 176/3.

قرأ " بل هو آية بينة " على الإفراد، وقال: المراد النبي صلى الله عليه وسلم، و يحتمل أن يعود على أمر محمد صلى الله عليه وسلم في أنّه لم يتل ولا خطّ"[1]. وبهذا تتم المطابقة بين المبتدأ والخبر حملاً على المعنى أيضاً.

ب – المبتدأ مفرد مذكر والخبر جمع مذكر :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَآخَرُ مِن شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾(ص:58) فقد أخبر عن المفرد المذكر (آخر)، بجمعٍ مذكر (أزواج)، ذهب الألوسي إلى أنّ:(وآخر) قرأها الحسن ومجاهد والجحدري وابن جبير وعيسى وأبو عمرو: وأُخَرُ)على الجمع أي مذوقات أو أنواع عذاب أخر [2]. ويقول السمين الحلبي في ذلك:" إلاَّ أنَّ في أحد الأوجه يَلْزَمُ الإخبارُ عن المفردِ بالجمع أو وَصْفُ المفردِ بالجمع..... . وعنه جوابان، أحدُهما: أن التقديرَ: وعذابٌ آخرُ أو مَذُوقٌ، وهو ضُروب ودرجاتٌ فكان في قوةِ الجمع. أو يُجْعَلُ كلُّ جزءٍ من ذلك الآخرِ مثلَ الكلِّ، وسمَّاه باسمِه وهو شائعٌ كثيرٌ نحو: غليظ الحواجب، وشابَتْ مفارِقُه. على أنَّ لقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ أزواجاً صفةٌ لثلاثةِ الأشياءِ المتقدِّمة، أعني الحميم والغَسَّاق وآخرُ مِنْ شكلِه فيُلْغى السؤالُ" [3]. وبهذا تتم المطابقة بين المبتدأ والخبر جمعاً وتتجلى الأهمية الدلالية لهذا الاستخدام.

ج– المبتدأ مفرد مؤنث والخبر مثنى مذكر :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾(المائدة:106) إنّ هذه المسالة من المسائل الشائكة في القرآن الكريم لكثرة أقوال العلماء فيها[4]، وقرأها الجمهور الجمهور بالرفع (شهادةُ) على أنّها مبتدأ و(اثنان) خبرها، والكلام على حذف مضاف إمّا من الأول فتقديره: ذوا شهادةِ بينكم اثنان، أي صاحبا شهادةِ بينكم اثنان، وتقديرُه من الثاني: شهادةُ بينِكم شهادُة اثنين، وإنّما اضطررنا إلى حذفٍ من الأول أو الثاني ليتصادقَ المبتدأ والخبر على شيء واحد، لأنَّ الشهادةَ معنًى والاثنان جثتان [5]، والشهادة لا تكون هي الاثنان، إذ الجثة لا تكون خبراً عن المصدر وبذلك يتطابق المبتدأ والخبر.

د– المبتدأ مثنى مذكر والخبر مفرد مذكر:

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: 16) نجد الخطاب الإلهي قد ثنّى الضمير (إنّا) وأخبر عنه بلفظ المفرد (رسول)، و قد ورد في القرآن تثنية الرسول في مثل هذا السياق، وهو قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ﴾ (طه:47)فالتثنية على معنى المرسل، والإفراد يحتمل أوجها منها: أنّه على معنى المصدر (الرسالة) كما في قول الشاعر :

لقد كَذَبَ الواشُون ما فُهْتُ عندهمْ بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ برسولِ

أي: وما أرسلتهم برسالة، وعلى ذلك فقوله تعالى : ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ﴾(طه:47)جارٍ على المبالغة، كأنّه جعلهما معاً نفس الرسالة، كما تقول العرب: رجل عدل وصدق .

وكما أنّ كلمة (الرسول) تستعمل للمفرد والجمع ، ومن استعمالها للجمع قول أبي ذؤيب الهذلي:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيرُ الرَّسُو لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرْ

---

(1)–ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ،322/3.

(2)– الألوسي، روح المعاني، 206/12.

(3)–السمين الحلبي ،الدر المصون ، 390/9–391.

(4)– ينظر : النحاس، إعراب القران ،285/1.

(5)– ينظر : السمين الحلبي ،الدر المصون ، 454/4.

فاستعمل (الرسول) بمعنى الرّسل. كما أنّ إفراد (رسول) هنا أريد به كونهما على شريعة واحدة فهما بمنزلة رسول واحد[1].وكما يرى العكبري أنّ إفراد (رسول) فيه أوجه، منها: أنّه اكتفى بأحدهما إذ كانا على أمر واحد أو أنّ موسى عليه السلام هو الأصل وهارون تبع فذكر الأصل[2].

هـــ المبتدأ جمع مذكر والخبر مفرد مذكر :

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ (التوبة : 28).(المشركون نجس)مبتدأ وخبر؛ أي ذوو نجس لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس، أو لأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات فلا تنفك تلابسهم، أو جعلوا كأنهم النجاسة عينها مبالغة في وصفهم بها، والنجس مصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، أو هو مجاز عن خبث الباطن، وفساد العقيدة. وقرىء: (نجس)، بكسر النون وسكون الجيم على تقدير حذف الموصوف، كأنه قيل: إنما المشركون جنس نجس، أو ضرب نجس[3]. وقرأ ابن السميفع : أنجاس، فاحتمل أن يكون جمع نجس المصدر كما قالوا أصناف[4].

و – المبتدأ جمع مذكر والخبر مفرد مؤنث :

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤوسِهِمْ لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء﴾ (إبراهيم: 43) يقول العكبري: (فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَفْرَدَ (هَوَاءٌ)، وَهُوَ خَبَرٌ لِجَمْعٍ؟. قِيلَ: لَمَّا كَانَ مَعْنَى هَوَاءٍ هَاهُنَا فَارِغَةً مُتَخَرِّقَةً، أُفْرِدَ، كَمَا يَجُوزُ إِفْرَادُ فَارِغَةٍ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ فِيهَا تَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِ الْجَمْعِ الَّذِي فِي «أَفْئِدَتِهِمْ» وَمِثْلُهُ: أَحْوَالٌ صَعْبَةٌ، وَأَفْعَالٌ فَاسِدَةٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ)[5]، ويقول السمين الحلبي (وأفرد « هواء » وإن كان خبراً عن جمعٍ لأنه في معنى: فارغة متخرِّقة، ولو لم يقصِدْ ذلك لقال: « أَهْوِيَة » ليُطابِقَ الخبرُ مبتدأه)[6].

ز– المبتدأ جمع مؤنث والخبر مفرد مؤنث :

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ (آل عمران:7)(هنّ أم الكتاب)أي: هنّ الأصل. أفرد الخبر(أم) وهو خبر عن جمع(هنّ) (لأنّ المعنى أنّ جميع الآيات بمنزلة آية واحدة، فأفرد على المعنى. ويجوز أن يكون أفرد في موضع الجمع، ويجوز أن يكون المعنى كل منهن أم الكتاب كما قال الله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ﴾ (النور:4) أي: فاجلدوا كل واحد منهم)[7].ويقول أبو حيان الأندلسي:(ولم يقل: أمهات، لأنّه لأنّه جعل المحكمات في تقدير شيء واحد، ومجموع المتشابهات في تقدير شيء وآخر، وأحدهما أم للآخر، ونظيره قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ولم يقل : اثنين) (المؤمنون:50) [8].

---

(1)– ينظر : معاني القرآن للفراء، 180/2، الكشاف،107/3، البحر المحيط،8/7.

(2)– العكبري ،التبيان في إعراب القرآن، 994/2.

(3) – ينظر: الزمخشري، الكشاف، 248/2.

(4)–أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ،21/5.

(5)– العكبري ، التبيان في إعراب القرآن، 773/2 .

(6) -السمين الحلبي ،الدر المصون ،123/7.

(7)- العكبري ،التبيان في إعراب القرآن،238/1.

(8)– أبو حيان الأندلسي ،البحر المحيط، 290/2.

الاستنتاجات والتوصيات:

و من أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها:

* محاولة جمع ما أمكن من الأحكام المتفرقة الخاصة بعارض المطابقة المبثوثة في الأبواب النحوية وما للنحاة في مسائله من آراء.

* إثارة الانتباه إلى جانب مهم من جوانب الإعجاز في نظم القرآن من المخالفة الإعرابية والمخالفة في النوع والجنس، وغير ذلك دون أن يؤدي ذلك إلى اضطراب في النظم، أو في نقص بلاغي أو خلل في المعنى. بل كان جلّ ذلك مسايرة النظم القرآني لطرائق العرب في كلامها باستخدام العارض. وفي هذا يتأتى لنا مادة بلاغية صالحة للدرس والتأمل فيما وراء ذلك الخروج على ما يقتضيه الظاهر فيما جاء من الشواهد من نكت بلاغية.

*إنّ عدم تحقق المطابقة في الجملة ؛أي وجود عارض من عوارض الجملة فيها، لا يؤدي إلى فساد المعنى أو انعدام الانسجام في التركيب بين أجزاء الجملة أو البنية النحوية، بل قد يكون لتحقيق أغراض يتطلبها المقام ولا يتأتى المعنى دونه ،كما قد يكون لضرورة يقتضيها السياق. فالمعنى لا ينعدم بعدم تحققها فقد تؤدي قرينة أخرى من القرائن إلى أمن اللبس وبذلك يصل المعنى بدونها إلى المتلقي.

الخاتمة:

مما تقدّم يتضح أهمية مفهوم المطابقة في النظام اللغوي، وأهميتها في بناء الجملة ومظاهرها ومواقعها، ونخلص إلى أن عدم تحقق أي مظهر من مظاهر المطابقة في أي مجال من مجالاتها، و في أي موقع في مواقعها يعد عارضاً من عوارض الجملة الاسمية، كما تمت دراسته في هذا المبحث وفقًا لما وجد من شواهد تمثله في القرآن الكريم. يقول تمام حسان : " أحب أن أضيف أيضا لما يترتب على تضافر القرائن من أنّ بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس. فاللغة العربية تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خلقت اللغة أساساً للإفهام والفهم وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية. فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى–ومنها المطابقة– فإنّ العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظيّة الإضافيّة؛ لأنّ أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه "[1].

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم.

1–الأشموني ،نور الدين أبو الحسن علي بن محمد :شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،(د، ت)،532.

2– الألوسي ،شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني :روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح :علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ ،عدد الأجزاء 16.

3–الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري :الإنصاف في مسائل الخلاف ، المكتبة العصرية ،الطبعة: الأولى 1424هـ– 2003م،ص.719

(1)–د. حسان، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص233.

4- د. أيوب ،عبدالرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، (د،ت)، ص237.

5-د. حسان ، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ، المغرب ، 1994م،ص.273

6-الحملاوي ،أحمد بن محمد بن أحمد: شذا العرف في فن الصرف ، تح : طه عبدالرؤوف سعيد ؛وسعد حسن محمد علي، مكتبة الصفا ،القاهرة، ط 1 ،1420هـ ـ 1999م،ص264.

7-أبو حيان الأندلسي :ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه الدكتور: رمضان عبدالتواب، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، 1418 هـ -1998م ،2677.

*البحر المحيط ، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1، 1413هـ -1993م، عدد الأجزاء8.

8-د. الخويسكي، زين الدين : النحو العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعة، ط1، -2008م،ص.348

9-د. الرفايعة، حسين عباس: ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية ، دار جرير للنشر، الأردن ،ط 1، 2006م ،ص.272

10-الزركشي ،بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن ، تح: أحمد (أبي الفضل الدمياطي)،دار الحديث، مصر ، 1427هـ - 2006م ،ص1228 .

11-الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، الناشر دار مكتبة العبيكان، الرياض ط 1 ، 1418هـ-1998م، عدد الأجزاء6.

12-د. السامرائي، فاضل صالح: الجملة العربية تأليفها و أقسامها ، دار الفكر ،سوق البتراء الأردن ،ط 1، 1427هـ ، 2007م،ص 224.

*معاني النحو، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1423هـ /2003م.ص360.

13- السمين الحلبي ،أحمد بن يوسف :الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تح :د. أحمد الخراط ،دار القلم، دمشق(د،ت) عدد الأجزاء.11

14-د. السيد أحمد ،عبدالغفار: ظاهرة التأويل و صلتها باللغة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،1998م،ص208 .

15- سيبويه ،عمرو بن عثمان ، الكتاب ،تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ، بيروت، (د،ت) ،عدد الأجزاء.4

16- ابن الشجري: الأمالي الشجرية ، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي ،مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1991 م، عدد الأجزاء.3

17- د. عبداللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة ، ط 1، 1420هـ /2000م، ص 195.

18-ابن عطية الأندلسي، أبي محمد عبدالحق بن غالب :المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1422هـ -2001م،عدد الأجزاء5.

19-العكبري ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله :التبيان في اعراب القرآن ،تحقيق، علي محمد البجاوي ،الناشر ،عيسى البابي الحلبي وشركاه (د ،ت)،1312 .

20–الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن ، تح: د. أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر الطبعة الأولى ، (د،ت)، عدد الأجزاء3.

21–القرطبي ، أبوعبدالله بن أحمد بن أبي بكر بن فرج :الجامع لأحكام القرآن ، تح: أحمد عبدالعليم البردوني، دار الشعب القاهرة ،ط2 ،1372هـ 1952م، عدد الأجزاء20 .

22–المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب ، تح : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت،(د،ت)، عدد الأجزاء4 .

23–مصطفى ،إبراهيم ، وآخرين :المعجم الوسيط، دار الدعوة ، (د،ت)،ص1067.

24–ابن منظور :لسان العرب: ، دار صادر ، بيروت ،1956م.

25– د. المخزومي، مهدي ، في النحو العربي نقد وتوجيه : ، دار الرئد العربي، بيروت –لبنان، ط 2 ، 1406هـ ، 1986م ، ص333.

26–النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي :إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة: الأولى، 1421 هـ، عدد الأجزاء5.

27– ابن هشام ، جمال الدين :شرح شذور الذهب ،مراجعة وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، ط 2 1419 هـ 1998م،ص254.

*شرح قطر الندى وبل الصدى ، تح، محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة، مصر، ط 11 1363 هـ– 1963م،ص352 .

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تح: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ،راجعه سعيد الافغاني ،مطبوعات جامعة حلب (د، ت) ،ص1013.

28 – ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري ،تح: إميل يعقوب ،دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1422هـ – 2001م، عدد الأجزاء 6.